

PROVISIONAL

A/43/PV.70
19 December 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السبعينالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دلاميني (نائب الرئيس) (سوازيلند)

- الحالة في الشرق الأوسط [٤٠] (تابع)
(أ) تقارير الأمين العام
(ب) مشاريع قرارات
- المساعدة الاقتصادية الخاصة وانساعده الفوشية في حالات الكوارث [٨٦]
(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية : تقرير اللجنة الثانية
- حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية : تقرير اللجنة الثانية [١٤٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميني (سوازيلند) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٤٠ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط :

(١) تقارير الامين العام (A/43/272 ، A/43/683 ، A/43/691 ، A/43/687)

(ب) مشاريع القرارات (من A/43/L.44 إلى A/43/L.46)

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الشرق

الايوسط لايزال بؤرة للتوتر الدولي ، إذ أنه منذ ما يربو على أربعة عقود ما برح يمثل أحد أكبر مصادر زعزعة الاستقرار الدولي . وبسبب أهمية الشرق الاوسط للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية فإن مما يمكن فهمه أن تظل تلك الحالة الخطيرة في المنطقة مسألة باعثة على أكبر قدر من القلق الدولي . تتصادف مناقشة هذا العام بشأن الحالة في الشرق الاوسط مع مرور سنة على انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي وتجيء في أعقاب القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والتي فتحت - في رأي الغالبية العظمى من الدول الاعضاء - آفاقا جديدة للبدء في حوار من أجل التوصل إلى حل سلمي لازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين التي تعتبر لبّ تلك الازمة .

بيد أنه لا بد أن أشير ، مرة أخرى ، إلى أن يوغوسلافيا تأسف أسفا عميقا لقرار الولايات المتحدة الأمريكية برفض منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . فقد أدى ذلك القرار إلى إحباط تطلعاتنا إلى أن تتمكن الجمعية العامة في دورة هذا العام في نيويورك من الاضطلاع بجهد حاسم للتغلب على العقبات التي تقف في سبيل إيجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط .

ان الحالة غير المرضية في الشرق الاوسط ، نشأت على العموم نتيجة الاستخدام المستمر للقوة وانتهاك سيادة بلدان المنطقة وسلامتها الاقليمية وسياسة الضم والاحتلال وإنكار الحقوق المشروعة لشعب المنطقة في تقرير المصير وفي التنمية المستقلة .

وتكمن الاسباب الرئيسية لهذه الحالة في سياسات اسرائيل ورفضها المستمر لقبول الحوار بشأن إيجاد حل دائم وعادل للمشكلة الفلسطينية . أما العنصر الذي يؤدي إلى تفاقم الحالة بأكملها في الشرق الاوسط فهو الجهود المستمرة التي تبذلها قوى من خارج الاقليم للتأثير في الاحداث وتوجيه مسارها وفقا لمصالح تلك القوى واحتياجاتها العالمية .

تؤكد التطورات المأساوية في الضفة الغربية وغزة ان الحالة التي نشأت عن الاحتلال الاسرائيلي لا يمكن الدفاع عنها . ان القرار الخاص بإعلان قيام الدولة الفلسطينية الذي اعترفت به رسميا يوغوسلافيا وعدد كبير من البلدان الاخرى يعدّ تعبيرا عن طموحات الشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة في أن يقرر مصيره بحرية واستقلال . وفي نفس الوقت ، تعتبر انتفاضة الشعب الفلسطيني نذيرا بأن كل تسوية في حل أزمة الشرق الاوسط ، التي تعتبر قضية فلسطين لبّها ، محفوف بأخطار جمة تتمثل في احتمال اندلاع صراع جديد له أبعاد أوسع ونتائج لا يمكن التنبؤ بها على السلم والامن الدوليين .

لقد أشارت يوغوسلافيا دائما إلى أن السبيل الوحيد للاستقرار الدائم في الحالة في الشرق الاوسط يتأتى عن طريق بدء عملية ترمي إلى إيجاد حل سياسي للمشكلة داخل الأمم المتحدة على أساس الاحترام الكامل للمصالح والحقوق الاصلية لجميع البلدان والشعوب في المنطقة . ان المقاومة التي يبديها الشعب الفلسطيني ورفضه قبول استمرار

الاحتلال والسيطرة يؤكدان ما جرى التحذير منه قبلاً من أنه لا يمكن لأحد أن يقيم أمنه الخاص على أساس حماية مصالحه الخاصة بأي ثمن في حين يبطأ بقسوة الحقوق الأولية للآخرين عن طريق استخدام جميع الوسائل الممكنة في ممارسته للقمع الوحشي . ومن المستحيل أيضاً أن يصر أحد على حماية أمن بلاده بانتهاك السلامة الإقليمية للآخرين .

ومن ثم ، يصبح من الواضح أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط ما لم تعالج المصادر المتواترة لعدم الاستقرار في المنطقة . ولذلك ، من الطبيعي أن المبادرة الخاصة بالإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) بمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وآخرين ، يمكن أن يسهموا اسهاماً بئناً في نجاح هذه المبادرة ، لقيت تأييداً وموافقة واسعة . ولسوء الطالع مازالت عقبات كبيرة تعترض طريق تحقيق هذه الفكرة ، أولاً بسبب الموقف المتعنت لإسرائيل ورفضها المستمر قبول الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يعترف بها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفي الشتات باعتبارها ممثله الشرعي الوحيد .

لذلك ، نعتقد أنه من الضروري أن تبذل جهود حاسمة في هذه الدورة للتأشير في مواقف الذين يعرقلون عقد المؤتمر الدولي . وكعضو في لجنة البلدان التسعة غير المنحازة من أجل فلسطين ، وكعضو غير دائم في مجلس الأمن ، ستواصل يوغوسلافيا ، في حدود امكانياتها ، تقديم اسهاماتها الكاملة وتأييدها المستمر لكل جهد بئناً يرمي إلى بدء عملية تستهدف التوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لازمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين . وفي هذا السياق ، نؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار . ونرى أن حل أزمة الشرق الأوسط ينطوي على انسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والاعتراف بالحق الوطني للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، في تقرير المصير والاستقرار ، واحترام حقوق جميع البلدان في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في السلم والأمن داخل حدود دولية معترف بها .

لقد تابعت يوغوسلافيا بقلق بالغ التدهور المستمر للحالة في لبنان نتيجة للتدخل الاسرائيلي والانتهاك المستمر للسيادة الاقليمية لذلك البلد والتدخل في شؤونه الداخلية . لذلك ، اود ان اشير مرة اخرى إلى أننا نؤيد استعادة لبنان سريعا لوحده الوطنية وسلامته الاقليمية وسيادته ، والتنفيذ السليم لقرارات الامم المتحدة . ونعتقد ان الشعب اللبناني سيعمل على التغلب على الصعوبات التي تواجهه الان ، والشرط الرئيسي المسبق لتحقيق ذلك هو الانسحاب الفوري والكامل لجميع القوات الاسرائيلية من اراضي لبنان ووقف التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، حتى يتمكن الشعب اللبناني من ان يقرر مسار تنميته بحرية واستقلال .

واود ان اكرر ان يوغوسلافيا تشعر بالارتياح بسبب وقف الحرب ، ووقف إطلاق النار بين ايران والعراق الذي دخل حيز النفاذ في ٢٠ آب/اغسطس من هذا العام . وعلى الرغم من ان عددا كبيرا من المسائل المعلقة مازال ينتظر الحل قبل ان يتحقق حل عادل ودائم ومشرف للصراع بين البلدين فإن قبول الطرفين وقف إطلاق النار يعتبر أحد الانجازات البالغة الاهمية للأمم المتحدة ومجلس الامن ، وهو يؤكد الدور الذي لا يبدل له للمنظمة العالمية في التغلب على الازمات الدولية الكبرى التي تكتنف العلاقات العالمية كلها . ولهذا ، اود ، مرة اخرى ، ان اشد بالتزام ايران والعراق بالسعي إلى إيجاد حل سلمي للصراع على أساس قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) وأكرر تأييدنا الكامل لجهود الامين العام سعيا إلى بلوغ ذلك الهدف .

ان أزمة الشرق الاوسط التي لا تزال تمثل أصعب مشكلة بالنسبة للعلاقات الدولية توجب على الامم المتحدة ان تبذل جهدا حاسما في هذه الدورة لبدء عملية تؤدي إلى إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة . وتدور بذهننا أولا الحاجة إلى إيجاد حل عاجل للمشكلة الفلسطينية التي لا تحتمل المزيد من الإرجاء . ونعتقد ان ادراك المجتمع الدولي لهذه الحاجة متوافر اليوم أكثر من أي وقت مضى . وستواصل يوغوسلافيا ، مع غيرها من البلدان ، بذل قصارى جهدها للإسهام في حل هذه المسألة وبذلك نفضي على أحد المصادر الأساسية للتوتر وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية .

السيد محيي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان اقدم

مشكلة تواجه هذه الجمعية مازالت تنتظر الحل ، وأعني بها المشكلة الناشئة عمن الحالة في الشرق الاوسط . وذلك على الرغم من الجهود التي لا تكل التي يبذلها الامين العام وآخرون كثيرون . لقد ذهبت جميع هذه المساعي سدى بسبب تعنت كيان واحد هو اسرائيل ، التي ترفض مواجهة ما يمليه العقل مفضلة ان تتجاهله .

ومن غير المنطقي ان يوجد حتى الان بعض الذين لا يدركون ما يكمن في لب تلك المشكلة المعقدة . فلا يمكن ان يكون قد بقي هناك شك في ان مسألة فلسطين هي جوهر القضية . وأنه ما لم تحسم ، سيظل السلم في الشرق الاوسط مجرد وهم مراوغ أشبهه بالسراب في رمال الصحراء .

والذي يجعل المشكلة أشد إيلاماً صلف اسرائيل وعدم قدرة الرأي العام العالمي على التصدي لها بشكل فعال . ان اسرائيل تحاول التوسع عن طريق القيام بأعمال العدوان التي ترتكبها وهي بمأمن من العقاب . فقد ضمت بالقوة وبشكل غير مشروع أراض ليس لها أي حق فيها . والعالم ، الذي يعرف ان مرتفعات الجولان أرض سورية ، يقف عاجزاً أمام ضم اسرائيل لتلك الأرض .

وفي الأراضي المحتلة ، ما فتئت تل أبيب تسحق دونما رحمة أي تعبير عن حقوق الإنسان تحت نعال القمع . وفي المناطق المحتلة ، ما فتئت تتحدى جميع القرارات وتنتهك حرمة الأماكن المقدسة . وما فتئت البلدان المجاورة تعاني من تنفيذ إسرائيل لمخططاتها الخصامية . ومثل هذه الأعمال تهدد السلم ، ليس فحسب في الشرق الأوسط بل في العالم عموماً . إن الوضع السياسي في الشرق الأوسط اليوم أشبه ما يكون ببركان فيزوف ، مرجل نار يمكن للشرارات المنبعثة منه أن تحرق وتحطم نسيج السلم والنظام الذي نسجه جيلنا بعناية كبيرة . هل يتعين لنا ، هل يمكننا ، هل ينبغي علينا أن نسمح بأن يحدث هذا ؟

ومع ذلك ، ليست الحالة حالة لا يرجى صلاحها فالحل ممكن في الواقع . لكن هناك عناصر معينة ينبغي أن يشملها الحل . ينبغي الاعتراف بأن فلسطين هي لب الصراع . كذلك ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن السلم في الشرق الأوسط غير قابل للتجزئة وينبغي التوصل إليه برعاية الأمم المتحدة . ولا يمكن لهذا السلم أن يكون شاملاً وعادلاً ودائماً دون ممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . وفي جميع المداولات ، ينبغي إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - حقه في الاشتراك على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى . وينبغي لإسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة احتلالاً غير شرعي ، بما فيها القدس . وينبغي استعادة القدس بوصفها عاصمة الوطن الفلسطيني ، الذي صدر إعلان استقلاله مؤخراً ، وكان ذلك محل ترحاب واعتراف الدول المحبة للحرية ، بما فيها دولة بلادي .

ونحن على ثقة من أن بعض هذه العناصر تتطلب مفاوضات مفصلة ومكثفة . ولهذا السبب نعتقد اعتقاداً جازماً في نجاعة المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط الذي دُعِيَ إلى عقده . فمنذ اتخاذ القرار ٥٨/٢٨ منذ خمس سنوات مضت ، ما فتئت هذه الجمعية تدعو مراراً إلى تنفيذه . ونحن نشني على الأمين العام لمحاولاته النشيطة التي ستفتح الباب أمام العملية المؤدية إلى هذا المؤتمر . ونحن نأسف أسفاً عميقاً

للتباعد القائم بين الاطراف . ومع ذلك لا يوجد أي تباعد لا يمكن تخطيه إذا ما توفرت الإرادة البشرية . ونرجو ألا تفتقد هذه الإرادة ، وخاصة عندما تكون المسألة قيد البحث مصيرية لتحقيق السلم .

وتقع على شعب إسرائيل مسؤولية ضمان أن يوجه رشاد العقل سلوك حكومته . ومما يشرح الصدر أن نلاحظ القبول المتنامي للإيمان بأن السلم أفضل من الحرب . لماذا يتعين إلى الأبد كتابة سجلات تاريخ تلك المنطقة بالدماء ؟ ألم تشهد المحاربي ميلاد العديد من الانبياء ؟ ألم نتعلم جميعا - في الدول فيما وراء هذه المنطقة - على أقدام هؤلاء الأشخاص الحكماء المقدسين ؟ ألا ينبغي لاحفادهم ، من جميع الشعوب ، الإضفاء إلى نصائحهم ؟

إن بنغلاديش ما فتئت دائما تعتنق قضية السلم في الشرق الأوسط وفي أي مكان آخر . إننا ملتزمون بميثاق الأمم المتحدة والقيم المكرسة فيه . وندعو إسرائيل إلى احترام هذه المؤسسة التي تجسد أمانى البشرية . وأنا أحثها على التعاون مع الهيئة العالمية في سعينا من أجل إقامة سلم مشرف ودائم . وهذا من مصلحة إسرائيل ، مثلما هو من مصلحة العالم .

إن الانتفاضة ينبغي أن تكون إشارة لإسرائيل على أنه لا يمكن لأي شعب أن يقبل إلى الأبد القمع في صمت . إن الدور الآن دور تل أبيب ، وينبغي لتل أبيب أن تتصرف .

السيدة حيدر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن عام ١٩٨٨

سُتذكر على أنه عام عودة روح السلم والتعاون . إن حلول المعنى التعاوني الجدي في العلاقات الدولية ، بعد سنوات من التوتر والعداوة ، يبشر بالخير لجميع الدول في الوقت الذي تعد البشرية نفسها لاستقبال الألف الجديدة . ومعظم الصراعات الإقليمية أصبحت أصبحت في طريقها إلى الحل السلمي وذلك دليل ملموس على رفض استخدام القوة في تسوية المنازعات وفي السلوك فيما بين الدول .

وفي الشرق الأوسط ، مع ذلك ، للأسف ، لا تزال آفاق السلم مستعمية كما كانت عندما نظرت الجمعية العامة لأول مرة التهديد الموجه للسلم والامن الدوليين من جراء

التطورات التي حدثت في تلك المنطقة منذ أربعين سنة مضت . والمناقشة الراهنة هي في واقع الامر تذكرة أخرى بعدم مرونة إسرائيل وسياستها المتمردة لإجهاض جميع مبادرات السلم . والدافع وراء موقفها بسيط : إسرائيل تعتقد خطأ وتصر على اعتقادها بأن بإمكانها ، في الوقت المناسب ، عن طريق تفوقها العسكري ، أن تحول إلى امر واقع امتصاصها التدريجي للأراضي الفلسطينية والعربية التي لا تزال تحتلها احتلالا غير شرعي وذلك عن طريق إساءة استخدام القوة على نحو بالغ .

إن الجمعية العامة تتناول اليوم مرة أخرى أحد أكثر المسائل المعاصرة مأساوية وإلحاحا . ويمكن تلخيص هذه المسألة على افضل وجه بالعبارات البليغة لإعلان دولة فلسطين المستقلة من جانب المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الذي ينص على ما يلي :

"ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام ، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يُسَيِّر عجلات التاريخ . وهكذا انتفح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة : فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتمرّض وطنه لاحتلال من نوع جديدة ، قد تعرض لمحاولة تعميم الاكذوبة القائلة 'إن فلسطين هي أرض بلا شعب' .

"ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده ، وبحرمانه من حق تقرير المصير ، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، الذي قسم فلسطين إلى دولتين ، عربية ويهودية ، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني" .

إن جوهر مشكلة الشرق الاوسط هو إنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وبناء الدولة . ولم تغلج إسرائيل لا عن

طريق خمس حروب ولا عن طريق رفضها باحتقار للحقوق الفلسطينية أن تقضي على هذه المشكلة . كذلك لم تغلج إسرائيل لا عن طريق الاستخدام المطول للقوة والإرهاب ، ولا عن طريق محاولاتها المتكررة لتصفية هوية الشعب الفلسطيني ، في إطفاء شعلة الحرية التي أبقى عليها الشعب الفلسطيني مشتعلة بمماناة وتضحيات لا تحصى .

وقد دلت الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، مرة أخرى ، على عزم الشعب الفلسطيني على نيل حريته واستقلاله . وكما قال الامين العام بحق في تقريره بشأن الحالة في الشرق الاوسط :

"إن الانتفاضة التي نشأت عن شعور الشعب الذي عاش تحت الاحتلال لمدة تزيد الآن عن ٢٠ سنة بخيبة الامل واليأس ، تعد نتيجة مباشرة لحالة الركود في عملية السعي لإيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي . وما فتئ الشعب الفلسطيني يعاني من آلام عظيمة ؛ واستمرار الانتفاضة دليل على تمسكه بممارسة حقوقه المشروعة ، بما فيها حق تقرير المصير" . (A/43/867-S/20294)

لقد سُمح طويلا لتعننت إسرائيل بأن يعربرد دون رادع في الشرق الاوسط . وقد أدت رؤية إسرائيل الشائثة لمصيرها ، تلك الرؤية المتأملة على عقلية الشعور بالحصار ، قد أدت إلى اضطرابات وقلقل عديدة في الشرق الاوسط إلى إشاعة الفوضى بين جيرانها . وما زالت إسرائيل محتلة للجنوب اللبناني ومرتفعات الجولان .

وبالمقابل ، ظهرت الرغبة العربية لإحلال سلم حقيقي مرارا وتكرارا وتجدت في العديد من مبادرات السلم التي اقترحتها الدول العربية . وآخر تلك المبادرات عرضه الطرف الاكثر تأثرا ، الا وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد ورد في القرار الذي اعتمد في الشهر الماضي في الجزائر من قبل المجلس الوطني الفلسطيني . فلم يعد هناك مجال للمناورة . إذ أن قرار المجلس الوطني الفلسطيني واضح لا لبس فيه . وهو يؤكد ضرورة عقد مؤتمر دولي فعّال حول الشرق الاوسط ويكون له ، القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكل أطراف الصراع في المنطقة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة . على أن يكون عقد المؤتمر الدولي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) وأن يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فوق كل شيء ، ومن بينها حقه في تقرير المصير وفقا لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة أو الغزو العسكري ، وفقا لقرارات الأمم

المتحدة المتصلة بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية .

ليست هناك أمة بحاجة لأن تحكم على نفسها بحالة حرب أبدية . وأمام إسرائيل الخيار بين سلم دائم وأمن هش يقوم على أساس أدوات الحرب والقهر . ولا تزال احتمالات التسوية العادلة والدائمة في الشرق الأوسط قائمة ويمكن بعث الحياة فيها من جديد إذا ما كانت إسرائيل وأصدقائها على استعداد للتفاوض على أساس الاقتراح بعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . وقد آتت هذا الاقتراح الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٨ جيم .

وقد كرر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، دعوتهم من أجل التنفيذ العاجل لذلك القرار . وفي حين يؤكدون الحاجة للعقد المبكر لمؤتمر السلام الدولي ، يؤكدون :

"المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل مجلس الأمن في تيسير عقد هذا المؤتمر وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاقات التي ينتظر أن تنجم عن مؤتمر السلام هذا" .

وأعضاء مجلس الأمن ، وخاصة الأعضاء الدائمون منهم ، تقع على كواهلهم ، فسي اعتقادنا ، مسؤولية خاصة عن توفير الزخم الضروري لعقد هذا المؤتمر الدولي . وفي هذا السياق ، نشاطر الأمين العام ما أعرب عنه من أنه ، بالتأييد الكامل من جانب مجلس الأمن وبتعاون الدول الكبرى بشكل خاص ، يمكن إحراز التقدم صوب سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . ونتفق أيضا مع ملاحظات الأمين العام التي مفادها أن الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قد ولّدت زخما جديدا في العملية الدبلوماسية . وأنها توفرّ فرما جديدة لإحراز تقدم صوب السلم ينبغي اغتنامها .

إننا مقتنعون بأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي تشكل معلما بارزا في مسيرة الشعب الفلسطيني صوب هدفه الذي يتوق إليه ، ستعمل على تعزيز عملية السلم في الشرق الأوسط .

منذ أربعين سنة ، اقتلع الشعب الفلسطيني بوحشية من وطنه العريق . وطوال هذه السنوات ، ظل شعب باكستان صامدا في تاييده للقضية العادلة للشعب الفلسطيني . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتجديد تعهدنا بالتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حق تقرير المصير والامتنال ، ومع الدول العربية في جهودها لحل صراع الشرق الأوسط ولتعزيز السلم والامتنال في المنطقة .

السيد تانامي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن سياسة رومانيا الخارجية معروفة بتأييدها القوي لإيجاد حلول للصراعات والمنازعات في جميع أرجاء العالم بالطرق السياسية وحدها ، مع الاحترام الصارم لحق كل شعب في الامتنال والتسمية الحرة دون أي تدخل في شؤونه الداخلية ومع الاحترام الكامل لمصالحه . ويتفق هذا الموقف الذي اتخذه بلدي بصفة خاصة مع الحالة الدولية المعقدة والخطيرة السائدة اليوم .

وفي هذا السياق ، نتناول الأزمة في الشرق الأوسط ، التي تزداد سوءا سنة بعد أخرى وتشكل تهديدا دائما للسلم والامن الدوليين والتعاون الدولي . تبين الوثائق التي قدمها في هذه السنة الأمين العام حول الحالة في الشرق الأوسط بوضوح بالغ تلك الحقيقة المزعجة . ويتضح منها تماما أنه على الرغم من اهتمام الأمم المتحدة بهذه القضية لغترة طويلة ورغم القرارات العديدة التي اعتمدت منذ عام ١٩٤٧ من قبل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء ، ضحى عشرات الآلاف بأرواحهم ولا يزال الصراع متفجرا ، بعواقبه التي لا تقتصر على المنطقة وحدها بل تمتد إلى المجتمع الدولي بأسره .

إن حالة المواجهة القائمة في الشرق الأوسط وجميع التطورات الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي تؤكد حقيقة تاريخية ، وهي أنه من المستحيل أن نبني وأن نضمن السلم والامن عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها ، أو عن طريق حرمان الشعوب الأخرى من حق الوجود والامتنال .

ولهذا ، حان الوقت لأن تفضل كل الدول الاعضاء بمسؤوليتها السياسية ولأن تمكن الأمم المتحدة ، التي يتمثل دورها الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين ، من أن تعمل بطريقة أكثر حزماً لإيجاد حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع ، وخاصة بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن تحت إشراف الأمم المتحدة .

رحبت حكومة رومانيا بقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي عقدها بالجزائر بإعلان دولة فلسطينية مستقلة ، دولة فلسطين . وقد اعترفت رومانيا بالدولة الفلسطينية الجديدة . ورحبنا أيضا بالإعلان السياسي الذي اعتمد في ذلك الوقت ، معبرا عن الرغبة في العمل لحل مشاكل الشرق الأوسط بالوسائل السياسية بروح قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى أساسهما بطريقة تتضمن الاعتراف بدولة اسرائيل والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة . وترى رومانيا ، التي دعت دوما إلى حل سياسي لمشاكل ذلك الجزء من العالم ، أن قرارات الجزائر تعزز امكانيات عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة سعيا إلى حل سلمي شامل ودائم لمشاكل الشرق الأوسط .

ويرى بلدي ان هناك حاجة متزايدة ، في ظل الظروف الراهنة إلى مضاعفة جهودنا من أجل تنظيم هذا المؤتمر الدولي باشتراك كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، إلى جانب اسرائيل والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وستظل رومانيا تعمل بهدف تشجيع عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن . وذلك هو السبيل الذي يعول عليه ايجاد حل لمشاكل المنطقة ، ولوضع حد دون تأخير للأوضاع المترتبة على احتلال الاراضي العربية في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ولضمان أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة خاصة .

ويعرب بلدي عن الأمل بأن تبذل كل الاطراف المشتركة في الصراع قصارى جهدها للتوصل إلى حل سياسي في الشرق الأوسط يضمن احلال سلم دائم وعادل في المنطقة . وفي نفس الوقت نرى أن أي حل ، إذا كان له أن يستجيب إلى المصالح والتطلعات المشروعة لشعوب ودول الشرق الأوسط ، يجب أن يضمن الحق في الوجود المستقل والسيادة لجميع بلدان المنطقة ، ومن ثم يجعل من الممكن إقامة علاقات التعاون والثقة والاحترام المتبادل فيما بين جميع دول وشعوب تلك المنطقة .

وقد اقترحت رومانيا ، رغبة منها في الإسهام في السعي إلى حل سياسي لمشاكل الشرق الأوسط ، عقد مؤتمر سلم دولي تحت إشراف الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٨ . ان التطورات التي طرأت على الحالة في تلك المنطقة منذ ذلك الحين وكذلك الجهود التي بذلتها العديد من الدول إلى جانب جهود الأمم المتحدة ، بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل لتلك المشكلة هو عن طريق عقد مؤتمر . ولهذا أيد بلدي قرار الجمعية العامة ٤٣/٤١ دال المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الذي أقر فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة . وأيدت رومانيا أيضا القرار ٢٠٩/٤٢ ألف ، الذي أكدت فيه الجمعية العامة مرة أخرى أن عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط هو السبيل السليم للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة وشاملة للصراع في المنطقة . وقد أوضحت مناقشات هذه الدورة وتقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط أن عقد مؤتمر سلم معني بالشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة يعتبر نهجا يوفّر أفضل الاحتمالات للتفاوض الناجح حول تسوية شاملة للصراع في تلك المنطقة .

ونظرا للطابع الملح المحقق لعقد مؤتمر سلم ، نرى أن هناك حاجة تتسم بالاولوية هي التشكيل الفوري للجنة تحضيرية تتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم المؤتمر . ويود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن اقتناعه أنه لن يدخر جهدا في سبيل تخطي الخلافات والسعي لايجاد حلول صحيحة تتفق مع المصالح الحيوية لشعوب ذلك الجزء من العالم من خلال التفاوض والحوار بين الاطراف المعنية . ويؤكد وفد رومانيا مرة أخرى تقديره الكبير لانشطة الأمين العام سعيا في التوصل إلى حلول لمشاكل منطقة الشرق الأوسط المعقدة ، ولجهوده لعقد مؤتمر دولي للسلام . ونحن نرى أنه من المهم أهمية خاصة أن يشترك الأمين العام إلى مدى أبعد بتأييد جميع الدول ، في الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط دون ابطاء .

ويمكن للأمم المتحدة ، كما قلنا كثيرا ، بل ينبغي أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في الجهود الرامية إلى حل صراع الشرق الاوسط ، وخصوصا أن الجمعية العامة قد دعت إلى إجراء مفاوضات شاملة ترمي إلى إحلال سلم عادل ودائم في المنطقة ، بغية الاستجابة بالكامل لآمال وتطلعات شعوب تلك المنطقة وشعوب العالم أجمع .

ورومانيا من جانبها تعقد العزم على أن تبذل قصاراها للمساعدة في التوصل إلى حل دائم وشامل للمشاكل في الشرق الاوسط ، وإحلال سلم عادل في المنطقة وتعزيز السلم والامن والتعاون على الصعيد الدولي .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يفترض في هذا الاجتماع أن يكون مجرد تغيير لعنوان ، أو تجربة نهائية تسبق مناقشة قضية فلسطين ، كما لا يفترض في هذه المناقشة أن تعالج مشكلة اسرائيل ، أو جوهر وجود بلدي ذاته . ولكن للأسف ، يبدو لمن يصفى لبعض المتكلمين العرب في هذه المناقشة أن هذا هو ما يتكلمون عنه بالفعل . ووفقا للطقوس السابق وصفها ، بذلت المحاولات مرة أخرى لتحويل هذه المناقشة حول الحالة في الشرق الاوسط إلى هجمة منسقة أخرى على اسرائيل باغفال كامل لموضوع المناقشة ، ألا هو المشاكل الحقيقية في تلك المنطقة .

فالشرق الاوسط لا يقتصر على اسرائيل ، التي تمثل مجرد ٠,٤ في المائة من رقعة أراضي الشرق الاوسط . فهو منطقة شاسعة تتألف من عدد كبير من الدول والجنسيات . وتغطي الدول العربية الاحدى والعشرون وحدها رقعة يبلغ مجموع مساحتها ٥,٥ من ملايين الاميال المربعة ، أي أكثر من ١٠ في المائة من مجموع مساحة رقعة العالم . وهي منطقة غنية بالموارد المعدنية ، وخاصة النفط ، التي تعتمد عليها الحضارة العصرية إلى حد بعيد . ولكن لم تنجح الثروة المتكدسة لدى الدول العربية للأسف في تحقيق الانسجام أو التوافق الاجتماعي لشعوب المنطقة . إذ ترافق تناقضات الثروة الفاحشة إلى جانب الفقرة المدقع ، توترات بين التقدم الاجتماعي والتطرف السياسي . فالقمع وإساءة معاملة مجموعات اجتماعية كاملة وإنكار حقوق الإنسان واستغلال الانظمة غير الديمقراطية للسكان تزعزع في مجموعها استقرار المنطقة .

فالصراعات في الشرق الاوسط مزمنة ومستعصية . وتعاني الكثير من البلدان وأنظمة الحكم في المنطقة من عدم الاستقرار . ولكل نزاع من النزاعات المتعددة في المنطقة أصله وديناميته الخاصة به . وعلاوة على ذلك ، وبسبب الوضع المركزي للشرق الاوسط على المسرح الدولي ، يؤثر عدد كبير من تلك النزاعات أيضا على إقتصادات وأمن البلدان خارج تلك المنطقة .

وقد حدث منذ عام ١٩٤٨ في الدول العربية ٣٠ انقلابا ناجحا و ٤٥ انقلابا غير ناجح على الأقل . واغتيل ٢٠ من رؤساء الدول والحكومات وبلغ عدد الاغتيالات السياسية المسجلة أكثر من ٨٥ حالة . وتضمنت معظم هذه الاحداث أعمالا تخريبية من قبل الدول العربية "الشقيقة" ضد بعضها البعض .

وقد أصبحت المذبحة مفرزة على وجه الخصوص في الاعوام الأخيرة . فقد قتل عشرات الالاف من المدنيين الأبرياء عبر الشرق الأوسط ، من بيروت إلى البصرة ومن طرابلس إلى طهران . ومنذ أسبوعين "احتفل" لبنان بالذكرى الخامسة والأربعين لاستقلاله بإطلاق المزيد من الرصاص وتمعيد عمليات العنف والقتل . ومن ناحية الشرق قد شجعتنا جميعا نهاية الأعمال العدوانية في الخليج . ومع ذلك فان أي اتفاق للسلام لن يعيد الحياة لأكثر من مليون شخص قتلوا في أكثر عمليات الصراع دموية منذ الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك فإن العنف والقتل مستمران هناك أيضا . فحتى قبل أن يتبدد الدخان من ميادين المعارك ، وجهت البنادق في اتجاه آخر في محاولة للقضاء على السكان الأكراد القليلي العدد .

أما فنون الحرب الكيميائية فقد قاربت حد الكمال في الخليج وغيره من دول الشرق الأوسط .

ولا يجوز أن ننسى التكس الهائل للأسلحة في الشرق الأوسط . فسوريا وليبيا والعراق والمملكة العربية السعودية هي أكبر الدول المستوردة للأسلحة في العالم . لماذا تبذل هذه الدول تلك الجهود المتضافرة لمضاعفة ترساناتها ؟ وأين تنشب الحرب المقبلة في الشرق الأوسط ؟ ومن هم الضحايا القادمون ؟

هذه هي المشاكل الحقيقية في الشرق الأوسط التي كان ينبغي لهذا النقاش أن يهتم بها . ولكن بدلا من ذلك ، تركز الجمعية مرة أخرى اهتمامها على الصراع العربي الاسرائيلي ، لا خلال مناقشة واحدة بل خلال مناقشتين : في قضية فلسطين التي ستسح الغرمة للجمعية لمعالجتها في جنيف هذا العام ، وفي قضية الشرق الأوسط التي نناقشها

الآن . "فلسطين" و "الشرق الاوسط" كلمتان مترادفتان ، تعنيان هجوما مباشرا آخر على بلدي اسرائيل .

ويأتي جانب كبير من هذا الهجوم الموجه ضد بلدي تحت ستار "القضية الفلسطينية" . إلا أن القضية الفلسطينية لا تنفصل عن الرغبة العربية في تصفية دولة اسرائيل ، بل انها نتيجة مباشرة للنزعة العدوانية المستمرة ضدها بعد مولدها من جديد قبل ٤٠ عاما . فجيران اسرائيل العرب يتحدثون وجودها نفسه بصفة مستمرة . وقد تعرضت اسرائيل للهجوم مرة تلو الاخرى حتى قبل عام ١٩٦٧ عندما كانت الاراضي التي تديرها اسرائيل الآن تحت إدارة آخرين . وقد نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ، قبل حرب الايام الستة بثلاثة أعوام . وقد ضمت الاردن اليهودية والسامرة وقامت مصر بإدارة غزة . وكان هدفها المعلن للمنظمة ، ولا يزال ، هو تصفية اسرائيل . وسياسة ميثاقها تتضمن عبارة "الاغية وباطلة" .

وحتى عندما كانت ايران والعراق تتحاربان أعلنتا أن ما يسمى بتحرير فلسطين هو هدفها النهائي . وتقول سوريا أنها تهدف من انتاج أسلحتها الكيماوية استخدامها ضد اسرائيل . كما أعلن محمود ناطور ، قائد وحدة الحرس الخاص بعرفات ، "القوة ١٧" أن "المفاوضين الفلسطينيين لديهم أسلحة كيماوية ولن يترددوا في استخدامها ضد اسرائيل في الحروب القادمة" . وليبيا تحث الدول العربية الاخرى على شراء أو انتاج القنابل النووية لاستخدامها ضد اسرائيل . والمملكة العربية السعودية وإيران والعراق وسوريا وليبيا هي أكبر الدول المشتريه للأسلحة في العالم الثالث ، وكلها تعلن عداها لاسرائيل وتهدها تهديدا صريحا .

ولقد بدأ التعقل يفرض نفسه أخيرا في مجال تسوية الصراعات الدولية . فالعنف له تكلفه باهظة من حياة البشر . والتهديد بالعنف المقترن بالاحتمالات المنذرة بالخطر قد بدأ يفسح الطريق للتماس تسوية الخلافات .

وفي كل حالة من هذه الحالات ، تتجلى هذه الروح الجديدة في المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع . ومهما كان الطريق المؤدي إلى التسوية صعبا ، فلا بد من المحادثات المباشرة إذا توفرت الإرادة للتوفيق .

ولكن فجر التعقل والتوفيق لم يشرق بعد على الشرق الأوسط . ولا أقصد بذلك مجرد هجمات العرب المتواصلة على اسرائيل ، بل أقصد أيضا الحروب وعمليات التخريب والاعتداء التي تستمتع دول الشرق الأوسط بممارستها . ومهاجمة اسرائيل هي الحالة الوحيدة التي تظهر فيها روابطهم الأخوية .

وتغيير هذا الوضع يتطلب وجود شخصية سياسية من طراز الرئيس المصري أنور السادات الذي جاء إلى القدس ، وعمل للتوصل إلى اتفاقية للسلام مع اسرائيل لفائدة البلدين والمنطقة بصفة عامة . لقد كان هو ، ولا يزال حتى يومنا هذا ، السياسي العربي الوحيد الذي أدرك أن اسرائيل هي التي تحتاج - بعد سنوات من الحروب الموجهة ضدها - إلى ضمانات صريحة بأنها موضع ترحيب من الشرق الأوسط . لقد أدرك الرئيس السادات أن اسرائيل لا تريد إلا التعايش في سلام مع جيرانها ، وأنها يمكن أن تكون شريكة في الاتفاق وتسوية الخلافات ، وأن تطلعاتها تختم بتطوير مجتمعها وصناعاتها وعلومها ، وحماية هذه القيم من المخططات المعادية . ولا تريد اسرائيل أكثر من ذلك ولا أقل .

إن اهتمام الجمعية العامة ينصب على الأراضي التي تديرها اسرائيل ، وعلى الاضطرابات التي تقع فيها ، وعلى الإعلان الصادر عن الجزائر . وتوصف مشكلة الفلسطينيين العرب بأنها لب مشكلة الشرق الأوسط ، وبأنها لا تؤثر إلا على اسرائيل والفلسطينيين وحدهم .

هذا الرأي مريح ، ولكنه زائف تماما .

فما زالت بعض الدول التي تحيط ببلدي تنادي بتدمير اسرائيل ، وتكديس الاسلحة لهذا الغرض ، وتدبر الاعمال الارهابية إلى أن تأتي المناسبة لشن حرب أخرى . وهي لا تهتم بالفلسطينيين العرب إلا بصفتهم طليعة في محاولة تخريب اسرائيل .

والقضية الاساسية التي تواجه الشرق الاوسط اليوم ليست القضية الفلسطينية ولا قضية الفلسطينيين العرب المقيمين في اليهودية والسامرة وغزة . ولكن القضية الاساسية هي العالم العربي نفسه : الممزق ، المفرق ، المتآمر ، الذي يعمل لأغراض متعارضة وينفق بلايين الدولارات على الاسلحة . لقد نمت بذور المآسي الدولية مرارا وتكرارا نتيجة للصراع العسكري المتواصل ، وأعمال الارهاب الدولي - الذي يمثل حربا بين فترات الحروب - ونتيجة انتصار التطرف والتعصب ، مهما كانت الغلالة الشفافة التي يتستر وراءها . هذه هي القوى الشرسة في الشرق الاوسط ، التي لا تمثل تهديدا لمنطقتنا وحدها بل وللحرية والامن العالميين .

وعلى الرغم مما استمعنا إليه في هذه المناقشة والمناقشات السابقة لها ، فإن حل النزاع العربي الاسرائيلي لن يقضي على هذه القوى الخطرة . إن المأساة العظمى للشرق الاوسط هي أن العنف لم يعد الوسيلة التي يلجأ إليها في نهاية المطاف بل أصبح الطريق المفضل لحل المنازعات .

ان "الكفاح المسلح" بكل الصيغ البلاغية التي تستخدم للتعبير عنه تعبيراً مستورا ، أصبح هو الاسلوب الوحيد الذي تتبعه بلدان عربية كثيرة في محاولتها لفض النزاعات . ولم يطل أمد النزاع العربي الاسرائيلي إلا لان الحلول التوفيقية والمفاوضات المباشرة والحلول السياسية ترفض رفضا قاطعا ومتعمدا .

واسرائيل حكومة وشعبا لا تؤيد هذا المفهوم ، بل نحن نريد السلم ونحتاجه ونؤمن به . ومن ثم فإننا نستحث خصومنا باستمرار على المفاوضات المباشرة . ونحن نعارض قوى العنف والارهاب ونسعى الى حل توفيقى وتسوية تفاوضية للنزاعات .

ان جيراننا هم الذين يرفضون هذا النهج . فهم يضعون شروطا للسلم لا يمكن تلبيتها ، وكى يتحقق السلم يجب عليهم أن يتخلوا عن تطلعاتهم الى "السلم بدون اسرائيل" . اذ ان نزعتهم الى الرفض تحول دون اقرار السلم ، ومع استمرار هذا الموقف يتعذر التوصل الى أي حل توفيقى ، ولكن عندما يتغير هذا الموقف سيتسنى تحقيق السلم بسرعة مذهلة .

ان اسرائيل مغيرة الحجم ولكنها وجدت لتبقى . ولن يسود السلم إلا نتيجة للاستعداد لاجراء مفاوضات مباشرة والتوصل الى حل توفيقى بين دول المنطقة . وفي رأينا أن تلك المفاوضات سوف تثمر متى استندت الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) وما ينطويان عليه من روح وأفكار .

وقد اختتم الامين العام تقريره المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بقوله : "إن تصاعد النزعات المتطرفة وانتشار الاسلحة في المنطقة بشكل يندرج بالخطر اتجاهاً يجب عكسهما اذا ما أردنا تلافي حدوث كارثة في منطقة شهدت بالفعل خمسة حروب كبرى وآلاف الضحايا وآلاما يعجز عنها الوصف . وفي الختام لا يمكنني ، لذلك ، إلا أن أكرر تأكيد الأهمية الأمامية لامتنباط عملية تفاوض فعالة يكون بمقدورها أن تكفل مصالح الاسرائيليين والعرب على حد سواء وتمكينهما من العيش معا في سلم" .

(الفقرة ٢٧ ، A/43/867)

ومنذ ٨٦ عاما ، اختتم تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية الحديثة - وهي الحركة القومية للشعب اليهودي - كتابه المعنون "التنويلاند" والذي يعرض فيه رؤاه بقوله :
"إذا أردت شيئا فلن يظل حلما" .

ونحن في اسرائيل نأمل أن يصبح السلم حقيقة ونجاهد في سبيل ذلك ، ونؤمن أنه أمر ممكن بل وسيحدث بإرادة الشعبين العربي والاسرائيلي .

السيد باشكفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لا يزال الشرق الاوسط من أكثر مناطق العالم اضطرابا . وقد كان للنزاع في تلك المنطقة أثر ملبى للغاية على الحالة السياسية الدولية ، بسبب الترابط الوثيق الذي أصبح سمة تطور البشرية في المرحلة الراهنة .

وكما هو معروف ، فقد ظلت الأمم المتحدة على امتداد أربعة عقود تسعى بلا كلل لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط . وخلال هذه الفترة الطويلة وجهت من فوق هذا المنبر نداءات قوية تدعو الى التمثل والتعاون ، واتخذت قرارات كثيرة تحدد سبل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في المنطقة تراعى فيها المصالح المشروعة لكافة أطراف نزاع الشرق الاوسط .

وفي تقريره عن هذا البند (A/43/867) يعطينا الامين العام قائمة ملفتة للنظر تتضمن ما اضطلمت به الأمم المتحدة من أعمال في عام ١٩٨٨ وحده بغية تسوية الوضع في الشرق الاوسط .

وكان من العوامل التي حفزت تلك الأنشطة ، الانتفاضة المستمرة ، منذ نحو عام كامل في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل .

ولكن هذه الجهود لم تسفر ، للأسف ، عن بدء عملية تسوية سياسية في الشرق الاوسط .

فعلى الرغم من القرارات الكثيرة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن ، تنتهك اسرائيل بصورة متزايدة حقوق الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب ، وتتمادى بعناد شديد في سياستها القائمة على تأمين سيطرتها في الأراضي العربية المحتلة ،

وتمتد أعمالها العدوانية ضد الدول العربية . ويؤيد هذا ما تلجأ اليه في التصدي لانتفاضة الشعب الفلسطيني من أصاليب لا تعرف الرحمة ، تشمل عمليات القتل والحجاق الاصابات بالمواطنين والتعذيب والاعتقالات الجماعية . وكل ذلك في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . وتواصل اسرائيل عمليات القصف وغيرها من الاعمال العدوانية في لبنان مما أسفر عن مزيد من الخسائر والدمار .

ان القائمة الطويلة لما ترتكبه اسرائيل من أعمال شائنة ومعيبة في الاراضي التي اغتصبتها ترد في عدة تقارير من بينها تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/43/38) . والشعب الفلسطيني يكابد آلاما يعجز عنها الوصف . واستمرار الانتفاضة يدل على تصميمه على أعمال حقوقه المشروعة بما فيها حق تقرير المصير .

وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تدين هذه الاعمال وتدعو اسرائيل الى الكف عنها فورا . ان مفتاح حل مشكلة الشرق الاوسط برمتها يكمن في التسوية الفورية لمسألة أعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في اقامة دولة مستقلة في اطار تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط بكل جوانبها . والى أن يتسنى تحقيق هذه التسوية ستظل الحالة في تلك المنطقة منذرة بالخطر . أما السبيل العملي الذي يمكن أن يفضي الى التسوية فهو عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، يشارك فيه الاعضاء الدائمون في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية بما في ذلك الفلسطينيون تنوب عنهم منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الوحيد والشرعي .

ولقد صادقت الجمعية العامة في قراراتها على فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط . وهي الفكرة التي يقول عنها الامين العام في التقرير الذي أشرت اليه سلفا ، أن جميع أعضاء مجلس الامن يرونها فكرة طيبة . بيد أن عملية اتخاذ قرار عملي بشأن هذه المسألة التي لا تحتل أي تأخير ، تعطلت بسبب بعض الدول المعروفة . ونتيجة لذلك ، وحسبما ذكر الامين العام ، فإن :

"الركود مستمر في عملية السلام مع ما يماح ذلك من أخطار" (المرجع

نفسه ، الفقرة ٢٤)

وفي هذا الصدد ، تؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الرأي الذي

أعرب عنه الأمين العام في تقريره والذي جاء فيه :

"اعتقد أن الوقت ملائم لكي يأخذ مجلس الأمن على عاتقه ، وهو الذي

يتحمل في هذه المسألة المعقدة ، مسؤولية رئيسية معترفاً بها تاريخياً ، مهمة

اجراء استعراض مستفيض للحالة بهدف اعتماد نهج عملي يراعي تماماً شواغل جميع

الأطراف ومصالحهم الأمنية" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥)

وهذا أمر يكتسب أهمية خاصة في الوقت الراهن حيث فتحت القرارات الأخيرة التي

اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني آفاقاً جديدة كي يمارس الشعب الفلسطيني حقه في

تقرير المصير ولكفالة سلم عادل ودائم في المنطقة بالوسائل السياسية السلمية ، إذ

أن مجموعة الوثائق التي اعتمدها المجلس الوطني الفلسطيني تؤكد مجدداً أن منظمة

التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات جادة فيما يصدر عنها وأنها شريك لديه

التفويض اللازم في مفاوضات السلام .

وقد مهّد الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني الطريق أمام المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط . ومن المهم أن أعلى هيئة لممثلي الشعب الفلسطيني أعلنت التزامها بالمبادئ المتعارف عليها بصورة عامة في السلوك الدولي . ومن الضروري أيضا وضع نهاية لسباق التسلح في المنطقة ، الذي اتخذ أبعادا خطيرة بشكل خاص . إذ من شأن هذا أن يساعد على تخفيف حدة التوتر وخطر اندلاع صراع مسلح هناك .

وينبغي الاستفادة استفادة كاملة من هذه الغرم المواتية الجديدة لايجاد تسوية سلمية سريعة لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن ندعو الى البدء فورا بالعمل التحضيري لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط .

إننا نشهد في جميع أنحاء العالم تغيرات ملحوظة طال انتظارها ، وهي تغيرات نحو الأفضل . فالاعتماد على القوة والمجابهة آخذ في الانحسار تدريجيا في الممارسة الدولية ، ويتزايد بدلا منه التحول الى الأساليب السياسية لايجاد حلول سلمية للمشاكل الملحة . وهناك اتجاه مشجع لايجاد الحلول العملية للصراعات الاقليمية يزداد قبولا ، وذلك كما يتجلى ، على سبيل المثال ، في إبرام اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان ، ووقف الاعمال العدائية بين ايران والعراق ، وغيرها من التحركات صوب التسوية السلمية للصراعات في مناطق أخرى .

كل هذا يحفزنا الى الاعتقاد بأن هناك إمكانية حقيقية للتوصل الى تسوية سريعة للصراع في الشرق الأوسط ، وهو صراع مؤلم للغاية بالنسبة لأطرافه . وقد أعاد أحد أطراف الصراع التأكيد على نيته الحسنة ازاء التسوية السلمية ؛ والامر الآن متروك للطرف الآخر ومؤيديه . ويتعين على الدوائر الاسرائيلية المولعة بالقتال أن تفهم أن اعتمادها على سياسة القوة وارهاب الدولة قد أدينت تماما ، وأن هذه السياسة لا يمكن أن تحطم ارادة العرب في نضالهم من أجل حقهم غير القابل للتصرف ، أو تحقق الهدوء والسلام ، أولا وقبل كل شيء ، للشعب الاسرائيلي نفسه ، الذي يؤيد قسم كبير منه بحماس التوصل الى حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي .

وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ستواصل تأييدها لمبادرات الأمم المتحدة وعمل الأمين العام للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة ودائمة في الشرق الاوسط .

السيد فلوريز بريددا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نجتمع

ثانية هنا لننظر الحالة في الشرق الاوسط ، الجند ٤٠ على جدول أعمالنا . ويتعين على المجتمع الدولي أن يفتنم الفرصة التي توفرها هذه الدورة ؛ وأن يكون أي تدبير أو قرار يعتمد عليه مستهدفا التوصل الى حل مبكر للصراع في الشرق الاوسط ، الذي ما فتئ على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ فترة طويلة . وفي هذا الصدد ، يتعين على الجميع ادراك أن من المستحيل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم في الصراع ، أو استعادة السلم الى المنطقة ، دون فهم أن مسألة فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط والسبب الجذري للصراع العربي الاسرائيلي .

وبالمثل ، فإن الشرط المسبق للسلام هو الانسحاب الاسرائيلي التام وغير المشروط من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وإعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف اليه ، بما فيها حقه في العودة الى بلاده وفي تقرير المصير دون أي تدخل خارجي ، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

لقد أدركت الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في المنظمة الإجحاف الذي لحق بالشعب الفلسطيني . وقد آن الاوان لانصافه . والقرار التاريخي الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة كان خطوة بالغة الأهمية . وقد أُستقبل بتمبيرات تعاطف وتضامن متحمسة في سائر أنحاء العالم ؛ وأذن بيده مرحلة جديدة أرقى في قضية الشعب الفلسطيني الباسل النبيلة ، ويبرهن على الاستعداد للتماس حل سلمي للصراع في الشرق الاوسط .

والآن أكثر من أي وقت مضى ، ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها ، وينبغي للمجتمع الدولي أن يشدد دعواته الملحة إلى تسوية عاجلة ودائمة في تلك المنطقة . وفي هذا الصدد ، من دواعي الاسف أن حكومة البلد المضيف رفضت منح تأشيرة للسيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، مانعة إياه بهذا من مخاطبة

الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين ، مما كان سيسهم دون شك إسهاما رئيسيا في تعزيز مبادرات السلام المتمثلة بالصراع في الشرق الأوسط ، وهي مبادرات ضرورية للغاية .

إن الشعب الفلسطيني ، الذي مكب دماؤه على مدى أربعين عاما في صراع طويل غير متكافئ ، رد على هجمة الغزاة الامرائيليين بالانتفاضة ، وهو مظهر يشير الاعجاب لتصميمه على الحصول على الاستقلال ، مما يؤكد الطابع الوطني للحركة الفلسطينية التي فتحت فملا جديدا في معركة الشعب الطويلة ضد الاستعمار والهيمنة الخارجية .

ورفض إسرائيل المستمر الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، والانسحاب من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى سيامة العدوان والتوسع التي تختهجها بدعم من حليفها الامتراجي ، زادت من حدة التوتر في الشرق الأوسط ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .

ولا يجوز لتعنت وعناد اقلية أن يبقى عائقا أمام تحقيق السلم في الشرق الأوسط ، أو ممارسة الشعب الفلسطيني ممارسة كاملة لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ويجب أن تفهم هذه الاقلية أن الزمن قد تغير ، وأن الهيمنة والاستعمار والتمييز امتعيف عنها بتحرر الشعوب والامتقلال الوطني والمساواة بين البشر .

يتعين إيجاد حل ملهي لازمة الشرق الأوسط . والطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ووفد بلدي يدعو الى عقد هذا المؤتمر في وقت مبكر ، بوصفه إطارا مناسباً لالتماس حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط .

وحكومة كوبا ، التي آيدت على الدوام قضية الفلسطينيين العادلة ، آيدت واعترفت على الفور بالدولة الفلسطينية المستقلة . ونحن نرى أن قرار المجلس الفلسطيني يتمشى مع الممالح الحقيقية لهذا الشعب الشقيق المناضل . مرة أخرى ، نود أن نكرر الإعراب عن تاييدنا للدولة الفلسطينية .

لقد آن أوان العمل . ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم للدولة الجديدة ما تستحق من تأييد ، وأن يدعو بقوة أكبر من أي وقت مضى إلى انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية الفوري غير المشروط من جميع الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

السيد ستريوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت

الحالة في الشرق الاوسط موضع اهتمام المجتمع العالمي طوال أكثر من أربعة عقود ، ورغم ما بذلته الأمم المتحدة من جهود مستمرة وما صدر عنها من قرارات عديدة بحثا عن حل عادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، لم تتحطم بعد الحلقة المفرغة التي تشكلت بفعل الأحداث المأساوية في ذلك الجزء من العالم .

ومما لا شك فيه أن السبب الرئيسي لاستمرار حالات التوتر في الشرق الاوسط هو سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية الموجهة ضد الدول العربية المجاورة لها وضد الشعب الفلسطيني . وهذه السياسة يعبر عنها صراحة استمرار احتلال الاراضي العربية المستولى عليها في سنة ١٩٦٧ وما بعدها ، ورفض اسرائيل الاعتراف بحقوق شعب فلسطين العربي المشروعة غير القابلة للتصرف . وتمثل سياسة اسرائيل وممارساتها انتهاكا صارخا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وتواصل اسرائيل تجاهلها لارادة المجتمع الدولي القاطعة .

ومن المعروف جيدا أن المشكلة الفلسطينية هي لب أزمة الشرق الاوسط ، ومن المستحيل إرساء السلم في ذلك الجزء من العالم دون حلها حلا عادلا . وقد برهنت الأحداث الجارية في المنطقة بشكل مقنع على أن أية محاولة لتسوية القضية بأسلوب الصفقات المنفردة لا يمكن إلا أن يؤدي الى استفحال المشاكل .

وتبين أحداث السنوات الاخيرة ، لاسيما انتفاضة الشعب الفلسطيني التي دخلت عامها الثاني الآن ، أنه ليس ثمة قوة قادرة على قمع رغبة الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني . ولقد أدى كفاح هذا الشعب المتمل دفاعا عن حقوقه المشروعة الى تعزيز الدعم والتأييد اللذين تلقاهما قضيته العادلة من أمم العالم . ولقد حان الوقت لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني ووضع حد لمأساته .

وشمة مفرى تاريخي لقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، المعقودة في مدينة الجزائر ، والتي أعلنت قيام دولة فلسطين . وهذه خطوة هامة أخرى على الطريق نحو أعمال حقوق شعب فلسطين العربي غير القابلة للتصرف . وليس هناك أي شك في أن المجلس الوطني الفلسطيني وقيادته قد خرجا على العالم بنهج واقعي بناء ،

حسبما يتضح من البيان السياسي . وبالإضافة الى ذلك ، فإن هذا النهج يجعل إطار تسوية المشاكل مقتصرًا على الوسائل السلمية وحدها . ولقد أشاد العالم كله ، بامتثناء قلة معروفة ، بالقرارات المتخذة في مدينة الجزائر ، وكان العالم محقا في ذلك . وكانت بلغاريا ضمن البلدان التي اعترفت بالدولة الفلسطينية .

وقد وجه تيودور جيفكوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، رسالة الى السيد عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بمناسبة يوم التضامن الدولي مع انشعب العربي الفلسطيني ، جاء فيها ما يلي :

"إننا لمقتنعون بأن موالاة التقدم على طريق البحث عن تسوية شاملة وعادلة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط ستهيئ فرصا مشجعة لإعمال ما لشعب فلسطين العربي الباسل من حقوق غير قابلة للتصرف إعمالا فعليا" .

ولا تزال الحالة في لبنان متوترة ، وقد آن الأوان لإنهاء إراقة الدماء هناك ولاستعادة سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله ، بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين ينمان على انسحاب القوات الاسرائيلية فورا ودون قيد أو شرط .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية ، عن الدوام ، البحث عن حل عادل شامل يسوي النزاع في الشرق الأوسط على أساس توازن مصالح جميع دول المنطقة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحاب اسرائيل انسحابا تاما غير مشروط من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وما بعدها ، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المتعلقة بتقرير المصير وكفالة الأمن والتطور الحر لجميع الدول والشعوب في الشرق الأوسط ، بما في ذلك اسرائيل .

ولا يمكن التوصل الى حل عادل وشامل ودائم لنزاع الشرق الأوسط إلا بجهود متضافرة مخلصة تبذلها جميع الاطراف المعنية . وينبغي أن تستند هذه الجهود الى مبادئ المساواة والأمن المتكافئ ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، واحترام ما لاطراف النزاع جميعا من سيادة سياسية واستقلال .

ومن الواضح كل الوضوح ، أن أغلبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ومن

بينها جمهورية بلغاريا الشعبية ، تؤيد هذا النهج . وهذا ما أكده توافق الآراء الدولي ، الواسع النطاق ، فيما يتعلق بآلية حل قضية الشرق الأوسط ، حسبما تحددت معالمها في القرارات العديدة الصادرة عن المنظمة العالمية . وفي مناقشات الجمعية العامة .

وتؤمن جمهورية بلغاريا الشعبية بأن أكثر الطرق فعالية لتسوية القضية هي عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، على أن تشترك فيه جميع الدول المعنية مباشرة بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي . ونحن نرى أن الوقت قد حان للتعجيل بالجهود الرامية الى عقد هذا المؤتمر الدولي .

ولقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك من التطورات العالمية الأخيرة ، التي تشمل على سبيل المثال توقيع اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان وبدء تنفيذ قرار مجلس الأمن المتعلق بإيران والعراق ، أن من الممكن فض أي نزاع أو صراع مهما بلغت درجة تعقيده ، بشرط توفر ما يلزم من حسن النوايا السياسية .

إلا أنه لا بد لكي يتحقق ذلك ، أن تبدي كل من الدول المشاركة فيه رغبتها في إقرار السلم بالوسائل السلمية . ولقد نهجت البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى هذا النهج الايجابي . ولكن حكومة اسرائيل لم تفعل ذلك حتى الآن للأسف . ونحن نأمل أن تؤدي سلسلة الأعمال التي بدأت في الشرق الأوسط الى حل التناقضات الشديدة في نهاية الأمر والى فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة .

وسيتعين على الأمم المتحدة أداء دور بالغ الأهمية في تحقيق هذا الهدف . وعلى مدار السنة الماضية عملت المنظمة بفعالية ونجاح شديدين لتخفيف حدة التوتر في مناطق معينة . ومن الممكن الآن الاستفادة بإمكانات الأمم المتحدة الهائلة وما تتمتع به من هيبة ، للبحث عن حل عاجل وعادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط وفقاً لاهداف الأمم المتحدة ومبادئها وقراراتها .

وستواصل جمهورية بلغاريا الشعبية مساهماتها من أجل أداء هذه المهمة الإنسانية الصعبة التي تعد بالرغم من ذلك غير مستحيلة .

السيد أوكيو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شكلت الحالة في الشرق الأوسط منذ سنوات كثيرة تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . فقد جاءت عليها لحظات بلغ تصاعد التوترات فيها حدا كاد يجرف العالم الى هوة حرب عالمية جديدة . وشكرا لله أنه وقى العالم من هذه الكارثة المحتملة .

لقد سكت الآن قصف المدافع المدوية التي أشاعت الموت والدمار على مدى ثمانى سنوات طويلة خلال الحرب المتطاولة بين إيران والعراق التي سببت خسائر فادحة فسي الأرواح وألحقت خسائر لا تحصى بالممتلكات . ومن الصعب تصور مدى المعاناة التي قاسى منها شعبا البلدين كليهما . ولذا رحبت كينيا وسائر البلدان المحبة للسلام ، بسرور بالغ ، بالاتفاق الذي جرى التوصل اليه بين إيران والعراق والذي أفضى الى وقف الأعمال القتالية ووقف إطلاق النار .

إن جمهورية كينيا تحيي الأمين العام على الخطوات السريعة التي اتخذها لكفالة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونحن نحث كلا من إيران والعراق على مواصلة التعاون الى أقصى حد مع الأمين العام في هذه الفترة الحرجة التي يجسري فيها إعادة إحلال السلم والاستقرار في تلك المنطقة التي مزقتها الحرب . ونحن مقتنعون بأن البلدين كليهما باتا يدركان أن السلم الدائم سيعود بالنفع لا عليهما فحسب ، بل وعلى سائر أمم المنطقة ، بوجه خاص ، وعلى العالم أجمع ، بوجه عام . لذا يجب أن تتضافر جهود كل الأمم ، كبيرها وصغيرها ، من أجل إحلال السلم في الشرق الأوسط .

وفي هذا الصدد ، تفخر جمهورية كينيا بإسهامها المتواضع الذي تمثل في إيغاد مجموعة مراقبين ضمن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق .

على الرغم من التحول السار للأحداث في الصراع بين إيران والعراق ، ما زال يساورنا قلق عميق لعدم حدوث تطورات إيجابية فيما يتعلق بأحد الأسباب الجذريسة الرئيسية للاضطراب في الشرق الأوسط . وأشير بذلك الى قضية فلسطين . لقد شهد العالم على مر السنين تدهورا سريعا في ظروف الشعب الفلسطيني بسبب تزايد أعمال العدوان

والاضهاد الوحشي التي تقتربها القوات الاسرائيلية . وما زال الشعب الفلسطيني محروما من حقه المشروع في إقامة وطن خاص به ؛ وقد جرى ترحيله بالقوة من دياره ؛ ودُمّرت ممتلكاته ؛ وانتُهكت أبسط حقوقه الإنسانية الأساسية انتهاكا سافرا . وحُرم الذين شاء سوء طالعهم أن يعيشوا في الاراضي التي تحتلها اسرائيل ، المرة تلو الأخرى ، من الحماية القانونية وما فتئوا يتعرضون لاحكام القوانين الاسرائيلية القائمة على القمع والاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل . وحتى الذين لاذوا بأراضي أجنبية ليسوا بمحصنين ضد الاعتداءات ، كما يشهد اغتيال السيد خليل الوزير ، نائب القائد العام لقوات منظمة التحرير الفلسطينية ، في تونس مؤخرا .

إن الانتفاضة الأخيرة للفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل دليل واضح على الإحباط المشروع لشعب ما برح يعيش في ظل احتلال عسكري وحشي لما يزيد على عقدين من الزمن . ونحن ندين بقوة استخدام اسرائيل المفرط للقوة في محاولتها قمع هذه الانتفاضة ، وخاصة قتلها لفلسطينيين عزّل من بينهم نساء وأطفال . ونعرب عن استيائنا من الاعمال الخرقاء المتمثلة في التعذيب والترحيل والاحتجاز وإغلاق المدارس وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني . إن كينيا تؤيد تماما قرارات مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) ، و ٦٠٧ (١٩٨٨) ، و ٦٠٨ (١٩٨٨) ، وتدعو اسرائيل الى أن تكف عن مواصلة أعمال العدوان والاعتداءات القاتلة على الشعب الفلسطيني . وينبغي لدولة اسرائيل أن تعرف الآن أن أي قدر من العنف لن يثني الفلسطينيين عن المطالبة بحقوقهم المشروعة .

إن كينيا على اقتناع بأنه لا يمكن إحلال السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط ما لم يجر الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة به . ولذا فإن كينيا ، مع اعترافها بحق كل الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش داخل حدود معترف بها دوليا ، تطالب اسرائيل بأن ترد الى الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة استنادا الى قرار

الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة . وتدعو كينيا إسرائيل كذلك إلى الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ ، اعتقاداً منها بأن هذا هو السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم وعادل لازمة الشرق الأوسط .

إن كينيا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . ولذا يسرنا أن نلاحظ أن المجلس الوطني الفلسطيني قد قبل إعلان الاجتماع الذي عقده مؤخراً في الجزائر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونرى أن هذه خطوة مهمة صوب حل قضية فلسطين ، ونحث المجتمع الدولي على اغتنام هذه الفرصة للمضي قدماً على طريق إيجاد حل عادل ودائم . ونرى ، في هذا الصدد ، أن الوقت مناسب لعقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط ، بمشاركة كل الأطراف المهمة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وختاماً ، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة أخرى تشير قلقاً عميقاً لوفد بلدي ، ألا وهي الحالة المتفجرة والخطيرة في لبنان . إن كينيا تدين بقوة احتلال إسرائيل لأراضي لبنان وتدين أعمال العدوان الإسرائيلية غير المبررة على الشعب اللبناني . ونحن نؤيد تأييداً تاماً قرارات مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٦ (١٩٧٨) ، و ٥٠٨ (١٩٨٢) ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، التي تدعو كلها إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الفوري من أراضي لبنان والاحترام الكامل لسلامة لبنان الإقليمية وحقه في ممارسة سيادته داخل حدوده المعترف بها دولياً .

السيدة رازي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد نشطت الأمم

المتحدة نشاطا ملحوظا ونجحت في الآونة الأخيرة نجاحا ملحوظا في الجهود الرامية الى حل عدد من المشاكل الدولية في أجزاء شتى من العالم . فقد شاهدنا هذا العام تقدما بشأن قضايا الامن الإقليمي وهو تقدم ما كان للدول الاعضاء أن تصدق أنه يمكن أن يحدث منذ عام مضى . لكن للأسف ، يبدو أن تيار التطورات المشجعة هذا ، إنه لم يمس مشكلة رئيسية هي مسألة الشرق الاوسط ولا بد الآن من إيلاء اهتمام خاص لذلك الصراع الذي لم يحسم .

لاتزال الحالة في الشرق الاوسط تشكل تهديدا من أكثر التهديدات استمرارا للسلام والامن الدوليين . وقد أصبح جليا منذ وقت طويل أن الحل الشامل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

ولا يمكن التوصل الى تسوية دائمة إلا عن طريق التفاوض . إن حيازة الاراضي بالقوة أمر غير مقبول ، ولهذا على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . وثمة عقبة رئيسية في طريق التسوية الشاملة هي سلسلة الاعمال غير القانونية التي ارتكبتها اسرائيل في الاراضي المحتلة . فهي لاتزال سادرة في سياسات الاستيطان التي تنتهجها ، إذ تمد ولايتها القانونية الى مرتفعات الجولان وتواصل القيام بالاعمال الرامية الى تغيير الوضع القانوني للقدس . ومجلس الامن يرفض هذه الاعمال ، وهي أعمال تنظم فنلندا ، مرة أخرى هذا العام ، الى المجتمع الدولي فسي رفضه لها . ومن الحيوي أيضا ، أن يضمن لكل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، الحق في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، بمنأى عن التهديدات وأعمال القوة ، وذلك في إطار تسوية شاملة .

إن الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة إنما تظهر بجلاء كيف أن قضية فلسطين لاتزال هي المشكلة الرئيسية في صراع الشرق الاوسط ، إن الخلاف بين العرب والاسرائيليين هو بمثابة تذكرة درامية تذكر المجتمع الدولي يوميا بوجود جرح

مفتوح . ولن يكون هناك حل دائم للحالة المضطربة في الشرق الأوسط ما بقيت هذه المشكلة دون حل . لقد تابعنا بعميق القلق الحالة المتدهورة تدهورا خطيرا في الضفة الغربية وغزة . إن الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت منذ عام تبين بجلاء مأساة مكان أرغموا على العيش في ظل الاحتلال طوال ما يزيد على عقدين دون أية إمكانيات سياسية . إننا جميعا ندرك مدى تعقيد مشكلة الشرق الأوسط وصعوبة حلها . ومع ذلك ، أفليس من الأفضل أن تكون هناك تسوية تأخذ في الحسبان الشواغل الأساسية لكل الأطراف ، بدلا من الجمود الذي يسبب المعاناة لكل من يعيشون في المنطقة عقدا بعد عقد ؟ إننا نحث الجميع ، بما في ذلك الأطراف المعنية مباشرة ، على البحث بحثا جيدا عن سبل ووسائل سلمية للخروج من هذا الوضع الذي لا يحتمل وهناك تطورات جديدة تبزغ في هذا المجال . ولا بد من تشجيع الفلسطينيين والاسرائيليين على الدخول في حوار يمكن أن يفتح آفاقا جديدة للشرق الأوسط . وهناك اقتناع واضح يتشاطره مجتمع الأمم بأن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد في التغلب على المشاكل والعقبات القائمة في طريق إيجاد حل دائم وعادل للصراع ، ويجب أن تكون كل أطراف النزاع ممثلة في المفاوضات ، وهذا بالطبع ، يفترض سلفا حق الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها أكبر وأهم ممثل لهم - في المشاركة في المفاوضات الخاصة بمستقبلهم داخل إطار حل شامل للصراع .

لقد أحيطت حكومة فنلندا علما بارتياح بالموقف الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر ، والقائل بضرورة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

إن ذلك يماثل موقف الحكومة الفنلندية بشأن الأساس اللازم لحل مسألة الشرق الأوسط ، فنحن نرى ، أن الاعتراف المتبادل بحقوق اسرائيل والفلسطينيين ، يشكل شرطا مسبقا لإيجاد حل عادل وسلمي لمشاكل الشرق الأوسط . وهذا ينطوي ضمنا - من ناحية -

على حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ومن ناحية أخرى ، الحق في تقرير المصير الوطني للفلسطينيين بما في ذلك الحق في إقامة الدولة .

ولا بد أن يتم التوصل الى الاتفاق المتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية ، بما في

ذلك مسألة الأرض والحدود ، في مؤتمر سلم أو على أي نحو آخر بين الاطراف المعنية .

إن قبول الفلسطينيين بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) كأساس

للمفاوضات يعد قرارا سياسيا هاما فهو يتيح فرصا جديدة لحوار بناء بين أطراف مشكلة

الشرق الأوسط ، ويعزز عقد المؤتمر الدولي . ويحدونا الأمل في ألا تضيع هذه الفرصة .

ونحن نناشد بقوة أطراف الصراع أن تعمل على تحقيق هذه الغاية .

لقد ظلت لبنان أيضا على مر السنين محية للمشاكل الأساسية لصراع الشرق

الأوسط لا بد من احترام استقلال لبنان وسلامته الإقليمية وسيادته الوطنية ، وضمان

وحدته ويجب أن تنسحب كل القوات الأجنبية من أراضيه ولا بد من استعادة السلطة

اللبنانية على الأراضي اللبنانية بأسرع ما يمكن ، وتناشد فنلندا مرة أخرى كل

الاطراف في لبنان أن تمتنع عن أعمال العنف .

تتخذ فنلندا ، وفقا لسياسة الحياد التي تنتهجها ، موقفا متوازنا وتصالحيا

بشأن شتى المسائل الخلافية لصراع الشرق الأوسط . وتبقى فنلندا على علاقات طيبة مع كل

الأمم المعنية بما فيها الاطراف المباشرة في النزاع ، ونحن نعتزم اعتزاما راسخا أن

تستمر في انتهاج هذه السياسة التي مكنتنا من الاحتفاظ بثقة كل أطراف صراع الشرق

الأوسط .

شمة تعبير عن الخدمات السلمية لفنلندا يتمثل في الإسهام الكبير الذي قدمته

وماتزال تقدمه لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في المنطقة منذ بدايتها . إذ تشارك

فنلندا في كل أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وهي :

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ،

وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين . إذ تعتبر عمليات حفظ السلم عنصرا

أساسيا لخدمات الأمم المتحدة في تعضيد الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية

للصراع .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتابع

بولندا بقلق بالغ تطورات الحالة في الشرق الأوسط .

وقد أدرك المجتمع الدولي ، منذ وقت طويل ، أن قضية فلسطين هي السبب الأساسي الكامن وراء صراع الشرق الأوسط . وأكدت الجمعية العامة مجددا بقوة في قرارات عديدة تعبر عن مشاعر الدول الأعضاء أنه لا يمكن التوصل الى أي سلم شامل وعادل ودائم فسي تلك المنطقة ما لم يمارس الشعب الفلسطيني ممارسة كاملة حقوقه غير القابلة للتصرف ، وما لم تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

وخلال العام المنصرم ، شهدنا ظهور جو أكثر مؤاتاة للتسوية السلمية للصراعات المسلحة الإقليمية ، لكن الآثار الطيبة لهذا التحسن في الحالة الدولية لم تصل بعد الى الصراع العربي الاسرائيلي الذي يظل - كما أشار الأمين العام بحق في تقريره المعد في إطار هذا البند "واحد من أفجع النزاعات وأكثرها خطورة في العالم" (A/43/691 ، الفقرة ٧) .

والواقع أن الحالة في الشرق الأوسط تدهورت خلال العام الماضي تدهورا كبيرا نتيجة لاستمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، وحرمانها الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية ، ولسياساتها القمعية . وتلاحظ اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة في تقريرها A/43/694 أن أعمال العنف والقمع قد وصلت الى مستوى لم تبلغه من قبل خلال ٢١ عاما من الاحتلال . لقد واصلت الحكومة الاسرائيلية انتهاج سياسة عامة تماثل سياستها في السنوات السابقة ، واتخذت تدابير شتى لإقامة المستوطنات ومصادرة الممتلكات ، ونقل المواطنين الاسرائيليين الى الأراضي المحتلة ، ودفع السكان الفلسطينيين بشكل مباشر أو غير مباشر الى ترك ديارهم . ويقول التقرير ان التدابير التقييدية التي تنفذ ضد السكان المدنيين ساهمت في تدهور الوضع ، مما أدى الى قيام الانتفاضة الفلسطينية . هذا الرأي يشاطره ويزيد من توضيحه الأمين العام الذي يقول في تقريره الشامل الذي يغطي كل جوانب التطورات الحادثة في الشرق الأوسط .

"إن الانتفاضة ... تعد نتيجة مباشرة لحالة الركود في عملية السعي

لإيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي" . (الفقرة ٣٢ ، A/43/867)

وتؤكد الانتفاضة الفلسطينية تصميم الشعب الفلسطيني على مقاومة السيطرة والاحتلال الاسرائيليين ، وهي شهادة على عزم هذا الشعب على إعمال حقوقه الوطنية .

ولقد وجدت التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني الى تقرير المصير والاستقلال

أفضل تعبير عنها في إعلان الاستقلال الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني فني ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لدى اجتماعه في مدينة الجزائر .

وقد رحبت بولندا مع الارتياح بإعلان قيام الدولة الفلسطينية ، واعتبرت إعلان

الاستقلال خطوة تاريخية صوب تحقيق التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني . وعند قيام

سلطات الدولة الفلسطينية سنبداً التعاون معها وفقاً للقانون الدولي .

إن تأكيد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة عقد المؤتمر الدولي المعني

بالشرق الاوسط على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتأكيد الحقوق

الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، سيسهم في

النهوض بعملية السلم في الشرق الاوسط وتحقيق سلم دائم يضمن لجميع دول المنطقة

والامن والظروف الضرورية لتحقيق التنمية السلمية .

ويدعو هذا النهج الواقعي الى استجابة ملائمة وبناءة من جانب الاطراف المعنية

الاجرى . وقد كان رفض سلطات الولايات المتحدة إعطاء تأشيرة دخول الى السيد ياسر

عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، إجراء لا يسير في هذا الاتجاه وفضلاً عن أنه

يتعارض مع التزامات البلد المضيف بموجب اتفاق المقر فمن المرجح أيضاً ، كما أشار

الامين العام بحق يوم ٢٧ ايلول/سبتمبر ، أن يزيد من تعقيد وصعوبة المناقشات حول

قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط الدورة الحالية .

تسعى الأمم المتحدة منذ أكثر من أربعة عقود الى إيجاد حل للصراع في الشرق

الاطوسط . وعلى الرغم من القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة

بالإضافة الى الجهود الدولية المستمرة ، فإن هدف تحقيق السلم في هذه المنطقة مازال

بعيد المنال لذلك ، ينبغي أن يستمر السعي من أجل التوصل الى سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط بشعور من الالاحاحية .

ومن دواعي التشجيع ظهور قدركبير من الاتفاق حول العناصر التي يجب أن تدرج في أي تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد بين ذلك الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عندما خاطب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وقال : أن هذه العناصر تتمثل في انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛ واحترام وإقرار سيادة جميع دول المنطقة وسلامة اراضيها واستقلالها السياسي وحققها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛ وإيجاد حل مرض للمشكلة الفلسطينية ، يقوم على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير .

ولا يمكن تأمين المصالح الحيوية لجميع شعوب ودول المنطقة ، وكذلك مصالح السلم والامن الدوليين إلا من خلال التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي على أساس قرارات الامم المتحدة وتحت اشرافها .

مع مرور الوقت ، يتعاضم التأييد لعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم ، باعتباره السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق تسوية سياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي الذي تعتبر قضية فلسطين جوهره ، وقد جاء هذا التأييد من البلدان الاشتراكية ، كما تم التعبير عنه في المواقف المتخذة من حركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمجموعة الاوروبية ، وبلدان الشمال وآخرين .

ولسوء الطالع إنه كما يتضح من تقرير الامين العام بشأن الحالة في الشرق الاوسط A/43/691 مازال هناك اختلاف شديد حول طبيعة الإطار الدولي للتفاوض بشأن تسوية عادلة ودائمة وحول سلطات ذلك المؤتمر والاساس الذي ينبغي أن يقوم عليه ومن سيشترك فيه ، الأمر الذي يجعل من المستحيل تنظيم عملية تفاوض دولية تكون مقبولة لدى الجميع .

يقدم تاريخ النزاع العربي - الاسرائيلي دليلا واضحا على أن الحلول الجزئية والحلول بالتجزئة ، بل وما هو أكثر من ذلك المحاولات التي ترمي الى فرض مخططات منجانب واحد لتسوية هذا النزاع ليس أمامها أي احتمال لوضع نهاية لهذا الصراع المأساوي .

إن موقف بولندا من تسوية الصراع في الشرق الأوسط معروف تماما ، وقد عرضناه في مناسبات عديدة . وهو ينطلق من اقتناعنا بأن التسوية الشاملة ، التي تقوم على توازن المصالح وتكافؤ الأمن لجميع الاطراف وتأخذ في الاعتبار المصالح والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، هي وحدها التي توفر الافاق الحقيقية لإحلال سلم عادل ودائم من شأنه أن يضمن لكل شعوب بلدان المنطقة ، بما في ذلك شعب اسرائيل وجودا آمنا وتنمية داخل حدود دولية معترف بها .

وسيكون عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، يحضره الاعضاء الدائمون في مجلس الامن وأطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وسيلة ملائمة للتوصل الى هذه التسوية . وينبغي الاستفادة من تحسن الحالة الدولية من أجل مضاعفة الجهود لعقد هذا المؤتمر . ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام الرامية الى تسهيل عقد المؤتمر الدولي للسلام المعني بالشرق الاوسط . ولقد أحطنا علما بعزمه على متابعة هذا الموضوع مع مجلس الامن الذي يظطلع بمسؤولية أساسية وتاريخية معترف بها عن هذه المسألة المعقدة .

وبولندا على استعداد للمساهمة في إيجاد الظروف المؤدية الى تطور عملية السلم في الشرق الاوسط . وتعد مشاركة بلادي في قوات مراقبة فك الاشتباك التابعة للأمم المتحدة تعبيراً عملياً عن موقفنا هذا .

السيد دوست (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك تسليم

على الصعيد العالمي بأن الوضع المتفجر في الشرق الاوسط الذي أدى الى قيام العديدين من النزاعات المسلحة والاضطرابات المستمرة وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يعزى الى سبب واحد فقط . ويتمثل هذا العامل الوحيد في سياسة العدوان والاحتلال والتوسع التي تنتهجها اسرائيل بصفة دائمة . فاسرائيل هي التي اختارت دائماً المواجهة مع البلدان العربية ، بدءاً بالاستيلاء بالقوة على أراضي الشعب الفلسطيني ومنازله وحقوقه واحتلال بلاده بقوة السلاح ، مما أفضى الى معاناة جسيمة لابناء الشعب الفلسطيني المشردين في جميع أنحاء العالم كلاجئين وللشعب الفلسطيني والعربي الذي يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي .

ولذلك ، فمن الواضح أن الحل الوحيد لمشكلة الشرق الاوسط هو أن يحدث تغيير جذري في سياسة اسرائيل . فلن يتم التوصل الى حل دائم وعادل وسلمي للحالة في الشرق الاوسط ما لم تتخل اسرائيل عن سياستها المدمرة القائمة على العدوان والاحتلال وضم الاراضي التي تتبعها ضد جيرانها العرب . وقد قدمت الدول العربية في الشرق الاوسط ، في قرارات جماعية عديدة اتخذتها ، ولا سيما في مؤتمر فاس ، وأكدت في وقت لاحق في

مناسبات شتى ، بديلا لحالة النزاع المستمر الذي ابتليت به المنطقة لعقود طويلة والذي أدى الى نشوب الحروب وإراقة الدماء والتشريد وحرمان ضحايا العدوان الاسرائيلي من حقوق الإنسان .

ولقد اتسم رد فعل اسرائيل دائما بالعناد والتعنت في سعيها الى انتهاج سياسة القبضة الحديدية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وعرقلة المساعي الدولية لإحلال السلام في الشرق الاوسط . ويعد انسحاب اسرائيل الكامل والسريع وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس ومرتفعات الجولان السورية ، وإعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره وإقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة ، المفتاح الرئيسي لإقرار سلم دائم في الشرق الاوسط .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن أحر تهانئي للشعب الفلسطيني الشقيق وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، على الإعلان التاريخي الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والخاص بإنشاء دولة فلسطين . ولقد اعترفت حكومة جمهورية أفغانستان بدولة فلسطين ، ونحن نعرب عن تضامننا الكامل مع هذه الدولة وتأييدنا لها في نضالها المشروع والمشرف من أجل الحصول على حقوقها الوطنية وتحقيق أمنيتها . كما أننا نشيد بالإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الذي ينم عن خطوة سياسية جريئة . فقد أتاح الإعلان فرصة تاريخية حقيقية لحسم الحالة في الشرق الاوسط وتسوية القضية الفلسطينية التي تشكل لبها . وتحتم علينا قضية السلم والامن الدوليين ألا نترك هذه الفرصة الفريدة تذهب سدى .

ولقد بينت الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة عدم جدوى سياسة القبضة الحديدية التي تتبعها اسرائيل . وتعد هذه الانتفاضة المستمرة على الرغم من أعمال القتل الجارية التي يقع ضحيتها الشباب والنساء والاطفال الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلية القمعية ، ردا على الاحتلال غير

الشرعي لأراضيهم نتيجة للعدوان الاسرائيلي وأعمال القمع والوحشية العديدة التي ترتكب ضدهم . ومن هذه الاعمال المستنكرة العقاب الجماعي ، وهدم المنازل على رؤوس سكانها ، والترحيل والطرده الإجباري للسكان من الأراضي التي تتم مصادرتها بهدف إقامة مستوطنات اسرائيلية غير قانونية ، ومصادرة الممتلكات ، وقتل وجرح الجماهير العزلاء وغير المسلحة ، وعدم الإكتراث بحقوق الإنسان الاساسية للشعب الفلسطيني .

ولا تزال اسرائيل تحتل بصورة غير شرعية مرتفعات الجولان السورية ، وتغرض على سكانها اجراءات ترمي الى القضاء على جذورهم الوطنية والثقافية والتاريخية ومحو هويتهم العربية السورية . وإنما ندين سعي السلطات المحتلة الى تغيير الهيكل الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي لمرتفعات الجولان السورية المحتلة . ويدين المجتمع الدولي سياسة إقامة المستوطنات الاسرائيلية في مرتفعات الجولان والأراضي الفلسطينية ويعتبرها لاغية وباطلة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد من جديد التضامن الكامل لشعب جمهورية أفغانستان وحكومتها مع سوريا الشقيقة في قضيتها العادلة لتحرير مرتفعات الجولان السورية . ويعد الانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلية من مرتفعات الجولان الحل الوحيد لتلك المشكلة .

ولقد تفاقمت الحالة في لبنان من جراء استمرار اسرائيل في احتلالها لجزء من أراضيها . ويعتبر القصف الجوي والبحري وأعمال العدوان الأخرى التي يرتكبها اسرائيل ضد لبنان انتهاكا صارخا لسيادة لبنان المستقل ، وقد أدانتها هذه المنظمة وغيرها من المحافل الدولية . وإنما نشجب المذابح والاجراءات القمعية التي تمارسها اسرائيل ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية . ويجب على اسرائيل أن تنسحب من جنوب لبنان ، ويجب ضمان السيادة الكاملة لجمهورية لبنان ووحدة أراضيها .

ولا يزال عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط الذي تؤيده الجمعية العامة هو الوسيلة العملية الوحيدة لضمان التوصل الى سلم دائم وحقيقي وعادل في الشرق

الأوسط . ومن أجل إنجاح هذا المؤتمر ، يجب تأمين الاشتراك الكامل لكل الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ويتعين على المؤتمر أن يكفل الانسحاب الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وإعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الخاصة به . ومن المؤسف أن اسرائيل وحدها هي التي تضع عقبة كأداء في طريق عقد هذا المؤتمر .

وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى التضامن الكامل من جانب شعب جمهورية أفغانستان وحكومتها مع الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية في نضالها العادل والباسل من أجل تحرير أراضيها واستعادة حقوقها . وسنواصل تأييدنا لهذه الشعوب حتى يسود السلم والعدالة في الشرق الأوسط .

البند ٨٦ من جدول الاعمالالمساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوقية في حالات الكوارث

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تقرير اللجنة الثانية - الجزء

الثاني (A/43/918/Add.1)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت الجمعية الآن في مشروع

القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من الجزء الثاني من تقريرها

(A/43/918/Add.1)

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار المعنون "برنامج المساعدة الخاصة

للسودان" بدون تصويت ؛ فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٣/٤٣)

البند ١٤٨ من جدول الاعمال (تابع)

حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية : تقرير اللجنة الثانية

(A/43/905)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الآن الجمعية في مشروع

القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها (A/43/905) .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت ؛ فهل أعتبر أن

الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٣/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين

الذين يرغبون في تعليق مواقفهم بالنسبة للقرار الذي اتخذتوا .

السيدة فرالاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أود أن أعرب عن ارتياحي العميق لاعتماد

مشروع القرار المعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة

والمقبلة" .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد اهتمام المجموعة العميق بحماية البيئة كما تأكد هذا على أعلى مستوى خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا لرؤساء الدول والحكومات في رودس . ويصدق هذا بوجه خاص على مسألة تغير المناخ . وكان التصديق على بروتوكول مونتريال من قبل معظم أعضاء المجموعة الأوروبية دليلا على الأهمية التي توليها المجموعة لهذه المشكلة . ويضاف الى هذا أن لجنة المجموعة الأوروبية أعدت تقريرا عن مسائل المناخ سوف يعرض قريبا على مجلس الوزراء . ويشتمل هذا التقرير على عدد من التوصيات من أجل مكافحة الفعالة لتأثير الدفيئة ، تتناول بين جملة أمور مسألة المساعدة التي تقدم للبلدان النامية في جهودها لمواجهة المشاكل التي تسببها الدفيئة .

وأود أن أشدد أيضا على أن عددا من الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية قد اتخذت مبادرات تتصل بمسألة المناخ . كما أعلنت مؤخرا مبادرات أخرى في هذا الصدد . وإجمالا ، أود أن أطمئن الجمعية الى أن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تتطلع الى مناقشة مسألة تغير المناخ خلال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

السيد بورغ أوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالنيابة عن حكومة مالطة أود أن أعرب عن تقديري وامتناني لكل الوفود الممثلة في هذه الجمعية لتأييدها للقرار الهام الذي اتخذتوا .

وقبيل افتتاح الدورة الحالية حذرت حكومة مالطة المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة الى التهديدات الخطيرة التي تواجه مناخنا نتيجة لانشطة إنسانية معينة . وطلبنا أن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمالها بندا بشأن حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية حتى يبذل اهتمام ملح لهذه المسألة ذات الأهمية للبشرية ككل وذات الآثار البعيدة المدى التي تتطلب إجراء عاجلا لحماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة .

وكانت استجابة المجتمع الدولي مشجعة للغاية ؛ وفي وقت قصير حصلت مالطة على تأييد حماسي من كل البلدان في هدفها النبيل ؛ مما أتاح للجمعية أن تحقق توافقا في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة .

إن هذه لحظة نزهو بها لا من أجل شعب مالطة فقط بل لكل سكان كوكبنا . وهي علامة هامة أظهر فيها المجتمع الدولي تصميمه على أن يتصرف على نحو مسؤول في مواجهة الأدلة التي أثبتت أن الحياة على الأرض قد تكون في خطر ما لم تتخذ مبادرات لتصحيح هذا الوضع . ونحن نعتبر أن القرار الذي اتخذتوا خطوة أولى هامة ستؤدي إلى اجراء جماعي فعال لحماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة .

وكلنا هنا ملتزمون بتحقيق هذه الأهداف والأغراض والمقاصد المجسدة في القرار . والآن تقع علينا مسؤولية فردية وجماعية في تنفيذ هذا القرار على نحو كامل وشامل . ومن أجل هذا الهدف نعول على كل البلدان لتشارك على نحو نشط في العمل الهام الذي يقوم به الفريق الحكومي الدولي وعلى الدعم الكامل وتعاون هيئات منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر

البند ١٤٨ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥